



مداد

مركز دمشق للأبحاث والدراسات
Damascus Center For Research and Studies

أوراق دمشق

من نحن ؟

هوية سورية المعاصرة
«تصوّرات واقتراحات»

سلسلة أوراق دمشق - العدد الثاني

د. وهب رومية

مداد ...

مؤسسة بحثية مستقلة تأسست عام ٢٠١٥، مقرها مدينة دمشق، تُعنى بالسياسات العامّة والشؤون الإقليمية والدولية، وقضايا العلوم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية والعسكرية والأمنية، وذلك بالمعنى المعرفي الشامل (نظرياً، وتطبيقياً)، بالإضافة إلى عنايتها بالدراسات المستقبلية/الاستشرافية، وتركيزها على السياسات والقضايا الراهنة، ومتابعة فاعلي السياسة المحلية والإقليمية والدولية، على أساس النقد والتقييم، واستقصاء التداعيات المحتملة والبدائل والخيارات الممكنة حيالها.

جميع حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٧

سورية - دمشق - مزة فيلات غربية - خلف بناء الاتصالات - شارع تشيلي - بناء الحلاق 85

www.dcrs.sy

info@dcrs.sy

أوراق دمشق

أوراق دمشق مشروع فضاء فكري مفتوح، يطمح أن يكون رحباً ومتنووعاً، يمتلك جرأة طرح الأسئلة الإشكالية والصعبة وشجاعة التصدي لاجتراح إجابات تدرك محاذير ادعاء امتلاك الحقيقة والركون السهل إلى اليقين.

وهو ليس مشروعاً لمركز دمشق للأبحاث والدراسات - مداد، بقدر ما هو مشروع للجماعة الثقافية والفكرية السورية، إنه ملك لكل مثقف يشعر أنه مشغول بمقاربة مشكلة أو إشكالية تتصل بالمشهد الثقافي السوري، ومعني بأن يكون أحد فواعل هذا المشهد بالإضافة أو التحليل أو النقد أو بركوب مغامرة طرح الحلول، وقادر بأدواته المفاهيمية على رصد المشكلة وتحسس أهميتها وتفكيك مكوناتها وتلمس عواملها وتبيان علاقاتها والحفر في إمكاناتها واستشراف مآلاتها، من منظور كلي مستجيب للمتطلبات العلمية الموضوعية والمنهجية، ومدرك أن ما يقدمه، لا يمكن أن يمثل جماع القول في موضوعه أو القول الفصل فيه.

إنه مشروع يتطلع أن تكون مخرجاته نتاج عمل حوارى نقدي جماعي، تتداول فيه الأفكار المطروحة في الورقة الأساسية والتعقيبات ضمن حلقات نقاشية تطمح لإنتاج وفرة من الرؤى المعرفية الخصبة والعميقة، عليها ترتقي، بالتضافر مع مشاريع وجهود أخرى، إلى تشكيل نواة صلبة لخطاب فكري ثقافي يليق بسورية وبالسوريين.

جميع حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٧

سورية - دمشق - مزة فيلات غربية - خلف بناء الاتصالات - شارع تشيلي - بناء الحلاق 85

www.dcrs.sy

info@dcrs.sy



من نحن؟ هوية سورية المعاصرة: تصوّرات واقتراحات

د. وهب رومية

مقدمة

لقد كان المنهج العلمي يقتضي العودة إلى التاريخ، لتفهم الأمة ذاتها وتحرر من عبء التاريخ وتيسر حركتها إلى الأمام¹. ومن وعي هذا التاريخ وعياً معاصراً ومن الواقع التاريخي الاجتماعي الراهن ينبثق السؤال المنهجي: من نحن؟ وتقتضي الإجابة عن هذا السؤال أن نقرّ أولاً أن الخروج من أزمتنا الراهنة مرهون بالاعتراف بأخطائنا، ولا صلاح ولا فلاح لمجتمع لا يعترف بأخطائه.

إنني لا أرتاب لحظة في وجود مؤامرة على سورية، ولندع جانباً آراء خصوم نظرية المؤامرة وفيهتهم اللغوية، وزعمهم أن المؤامرة لا تكون إلا سرّية، فليست القضية قضية لغوية نعالجها بصياغات لغوية مختلفة، ولكنها قضية سياسية تقتضي علاجاً من طراز آخر. وأحب أن أستطرد قليلاً لأؤكد أن كلمة "مؤامرة"

¹ انظر: وهب رومية، "مفهوم الهوية في خطاب المفكرين العرب من مطلع عصر النهضة إلى يومنا الحاضر"، مركز دمشق للأبحاث والدراسات-مداد.



لم تكن تعني سوى "التشاور" سراً كان أو علناً بشهادة الشعر الجاهلي². ثم تطورت دلالة الكلمة وفق قوانين تطوّر الدلالة المعروفة. ولا يلزم عن هذا التطور أن تتصف المؤامرة بالسريّة دائماً إلا إذا كان يلزم عنه ألا نفهم كلمة "ذرة" إلا كونها متعلّقة بالسلاح الذريّ أينما وردت، ولا كلمة "السيارة" إلا للدلالة على الآلية المعروفة، ولا كلمة "المذهب" إلا للدلالة على معنى بعينه دون سواه، والحديث قياس. إن منطق الأحداث التاريخية أقوى من التلاعب اللفظي، وليس من الصواب منهجياً نقل المسألة من علم الاجتماع السياسي إلى علم اللغة.

لا أرتاب لحظة في وجود مؤامرة على سورية، ولكننا نعلم أن العوامل الخارجية لا تعمل عملها إلا إذا وجدت عوامل ذاتية داخلية تساعدها على ذلك. وهذا يفرض علينا أن ننظر في بنيتنا الاجتماعية لنكتشف عوامل الضعف التي استجابت للمؤامرة. وأنا أعلم أن هذا حديث طويل قابل للأخذ والرد. ولذا سأكتفي بعدد من الملاحظات:

- لقد اكتشف فكر النهضة عوامل التشابه والتجانس في الأمم، وعلينا أن نكتشف عوامل التمايز والاختلاف، لا لنقصي هذه العوامل أو نهمّشها أو نهمّشها شتى، بل لنبحث عن سبل المواءمة بينها وبين عوامل التشابه والتجانس. علينا ألا نخادع أنفسنا فنزعم أن الطائفية والمذهبية والعشائرية والقبلية والجهوية والعرقية وأشباهاها غير موجودة في سورية، وأنّ ما يتعلق بها من تعصّب لا وجود له أيضاً. إن مثل هذا الزعم هو قفزٌ فوق المشكلة لا حلّ لها، أو هو إرجاء لها في أفضل الأحوال. إنّ وجود هذه الأمور واقع تاريخي اجتماعي موضوعي، ولا ضير فيه إذا لم يقترن بالتعصب، بل هو غنى وتنوع في الوحدة الوطنية القائمة على التنوع والتعدد. هذه مشكلة أولى لا بدّ لها من حل.
- حين وصل حزب البعث إلى السلطة -ولا يستطيع منصف أن ينكر التحوّلات الاجتماعية الضخمة التي حدثت إبان حكمه- وقع في مأزقٍ عسير: كيف يوفّق بين تاريخه النضالي وامتيازات السلطة؟ وقد لجأ الحزب إلى حل تلفيقي يكرّ بعضه على بعضه الآخر فينسخه، ويبطل مصداقيته. ظلّ الحزب على مستوى التنظير وفيّاً لتراثه النضالي إلى حدّ مقبول، ولكنه على مستوى الممارسة العملية كان مناقضاً -في أحيان كثيرة، وفي جوانب كثيرة- لخطابه النظري. وكان الفساد، وظهور فئة الأثرياء الجدد، واختلاف درجات المواطنة، والشعور بالظلم وربما الهوان، كان ذلك كله وسواه مرافقاً للممارسة العملية في جميع مرافق الدولة، بل أحس الناس بتواطؤ السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية ممثلة بكبار التجار. وكان كثير من البعثيين البارزين يتحدّثون في جلساتهم الخاصة عن هذه الأمور وعمّا هو أسوأ منها، يريدون بذلك أن يكسبوا شرف المعارضة وامتيازات السلطة معاً. وفقد العمل قيمته، وضاعت كرامة الصواب، في مجتمع يسيطر عليه منطق "الشلية" وتقسيم الغنائم حيث لا عدل ولا إنصاف. وتم في ظلّ الشعارات الكبرى كالوحدة والقومية والمركة ضد

² قول الأعشى: أتاني يؤامرني في الشمول فقلت له غادها (الشمول: الخمرة)



إسرائيل وتغييب كثير من تفاصيل الحياة - التي هي لب الحياة - وأحس الفقراء إحساساً قوياً أن الوطن للأثرياء والحكام وأن المواطنة لهم!! وأين هذا كله من مبدأ "إذا سلب الحق سقط الواجب اللازم عنه؟"

- في هذا المناخ السياسي الكئيب حُمِل أغلب الناس على الصمت، أو اللامبالاة، وسرّت بينهم ظاهرة النكتة السياسية، وفسّرت أجهزة النظام كل ذلك بأنه هدوء واستقرار!

المؤامرة لم تكن بسبب أخطاء الحكم، بل كانت بسبب آخر، هو كون سورية ما تزال حارسة وراعية للمشروع القومي، وما تزال شاهد عدلٍ على تخاذل كثير من الدول العربية التي صارت "الخيانة" القومية وجهة نظري رأيها...

هذه الملاحظات وأخرى كثيرة غيرها خلخلت بنية المجتمع السوري، ورفعت قابليته لمساعدة المؤامرة الخارجية. ولو تُركت سورية لتفاعلاتها الذاتية لاستطاعت المحاولات التي بذلها الرئيس بشار الأسد للإصلاح، ولتحديث الدولة، ولبناء سورية الجديدة المعاصرة، أن ترأب هذه الصدوع المجتمعية بمرور الزمن. ولكن المؤامرة لم تنتظر، فكان ما نحن فيه.

وأنا أعلم علم اليقين أن المؤامرة لم تكن بسبب أخطاء الحكم، بل كانت بسبب آخر، هو كون سورية ما تزال حارسة وراعية للمشروع القومي، وما تزال شاهد عدلٍ على تخاذل كثير من الدول العربية التي صارت "الخيانة" القومية وجهة نظري رأيها. وبغض النظر عن قدرة سورية على حماية المشروع القومي وتحقيقه، فقد ظلّ هذا المشروع حياً في ضمائر كثير من العرب، وهذا ما لا تطيقه تلك الدول. ليس مسموحاً أن يكون قطر عربي صاحب مشروع خارج أرضه، ولذلك حورب محمد علي باشا، وحورب جمال عبد الناصر، وتُحارب سورية، ولعلّي لا أخطئ إذا قلت: وحورب العراق. على كل قطر عربي أن يتخفّف من أحلام العرب وآمالهم، وأن يتحدّث على قدر مساحته الجغرافية، وتاريخه الخاص المستقلّ.

إن الدمار الذي لحق بالبنية التحتية في سورية أمر فظيع، وإن مقتل الآلاف، وهجرة الملايين، وبؤس الناس الشديد أمر شديد الفظاعة، ولكن الأفظع والأخطر هو بداية تحلل المجتمع السوري إلى عوامله الأولية من عرقية ودينية ومذهبية وطائفية وعشائرية وقبلية، أي تحلله إلى البنى التقليدية التي تسبق نشوء الدولة الوطنية.

لقد شهد الحزب في تاريخه انقسامات عدة، ولكن أخطرها وأفظعها كان الانقسام الأخير، لقد انقسم الحزب على نفسه، وانظر - إذا شئت - في أسماء المعارضين البارزين تجدهم من القيادات العليا في الحزب، وفي الدولة: رئيس وزراء، وزراء، محافظون، ضباط، أعضاء مجلس شعب، رؤساء تحرير صحف رسمية، وفي الصفوف الخلفية أعداد غفيرة من الأعضاء العاملين في حزب البعث. وإذن، فخلخلة المجتمع وتصدعه لم يكونا وقفاً على من هم خارج السلطة، بل كانا أيضاً في بنية الحزب نفسه! هذا هو الواقع الحاضر إذا أردنا أن نعترف بأخطائنا، فما العمل؟ إن هزائم الشعوب تبدأ دائماً من الداخل، فهل نستطيع تصحيح هذا الداخل



قبل فوات الأوان؟ سيقول بعضهم: علينا أن نهزم الإرهاب أولاً، وأنا أقول إننا بإصلاح الداخل نكون أقوى على محاربة الإرهاب، وإلحاق الهزيمة النكراء به. فما العمل إذن؟ إنَّ العمل الرشيد -كما أتصوِّره- يقتضي أمرين متلازمين، أولهما: مصالحة تاريخية كبرى بين أبناء المجتمع السوري، وثانيتها: بناء دولة سورية معاصرة ذات هويّة محدّدة في اللحظة الحاضرة.

أولاً- المصالحة التاريخية الكبرى

حقاً نحن لا نريد أن نستمدّ مشروعية المصالحة الكبرى من التاريخ، بل من ضرورات اللحظة التاريخية الراهنة، ولكن النظر في التاريخ ليس عديم الفائدة، فقد عرف تاريخنا مصالحتين تاريخيتين هما: صلح الحديبية بين النبي (ص) وقريش، ومصالحة الحسن بن علي ومعاوية. وأنا لا أدعو إلى مصالحة على غرار أية منهما، ولكنني استحضرتهما لأنهما مصالحتان بين العرب أنفسهما. إنما أدعو إلى مصالحة نشأتها ونصوغها من ضرورات الواقع التاريخي الراهن. ولست أملك تصوّراً واضحاً دقيقاً لهذه المصالحة، بيد أنني أملك عدداً من الملاحظات المنهجية التي تساعد عليها، وأبرزها:

- يجب أن تكون مصالحة أساسها الإيمان بالوطن وبالشعب كلّه، وبأن الوحدة السورية قائمة على التنوع والتعدد، وبأن غنى هذه الوحدة ونضجها هما ثمرة التفاعل الحيّ الخصب بين مكوناتها المتعدّدة والمتنوّعة. ولا بدّ للأطراف المتحاورة جميعها من تقديم تنازلات قد تبدو مؤلمة، وخسارة جسيمة للمتحاورين، ولكنها خسارة مؤقتة تدفعها الأطراف ليربح الوطن والشعب. وحين يربح الوطن تريح هذه الأطراف المتحاورة جميعها، وتنسى خسارتها وتنازلاتها المؤلمة.
- يجب أن تتمّ المصالحة على أساس الحوار الموضوعي التزيه الذي لا هدف له سوى المصلحة الوطنية العليا. وهذا يعني أن يكون حواراً مبنياً على الإيمان بتكافؤ المتحاورين، فلا مجال للتخوين أو الاتهام بتهم شتى، ولا مجال للاستعلاء أو التهميش أو الإقصاء. إنه حوار الأنداد المتفقين على قضية كبرى، هي مصلحة الوطن والشعب، والمختلفين على كيفية تحقيق هذه القضية. وبذلك نضمن ألاّ يتحول الحوار الهادئ الموضوعي إلى سجال غاضب يتحصّن كل طرف فيه وراء ترسانة من الأوهام التي أدت إلى ما نحن فيه.
- يجب على المتحاورين أن ينسى كل منهم جزءاً من التاريخ -ولاسيما التاريخ القريب جداً، وأن يتذكروا جميعاً أن وحدة الشعب غير ممكنة إلا بنسيان قسم من الوقائع التي حدثت في تاريخه الطويل. يقول أحد المفكرين «على كل أمة أن تنسى قسماً من تاريخها». وبذلك نستطيع أن نتحدث عن تاريخ مشترك طويل بعد أن نسيت وقائعه العارضة التي تحول دون الإحساس بوحدة التاريخ التي تولّد في النفوس شعوراً بالانسجام والتجانس. إن التاريخ هو شعور الأمة وذاكرتها، وعلى المتحاورين أن ينقّوا هذا الشعور من الشوائب، وأن يحرروا هذه الذاكرة من آلامها المرتبطة ببعض الأحداث التاريخية، ولن يتم ذلك إلا بنسيان قسم من وقائع التاريخ.



- يجب أن يتم الحوار في مناخ من الحرية المطلقة، فيسمح لكل فرد من المتحاورين أن يعبر عن آرائه مهما تكن شريطة أن يكون هذا التعبير هادئاً رصيناً بعيداً عن السبِّ والقذف والمهاترات. وأن يضمن المتحاورون أنهم آمنون، ولن يُحاسبوا على آرائهم عاجلاً أم آجلاً. أي أن يرفع عنهم سيف الخوف بضمانات تتفق عليها الأطراف المتحاوره.
- أن توضع استراتيجية لتنظيم الحوار، وبيان كيفية إجرائه، وتحديد مراحلها، وبيان تراتبية هذه المراحل إذا كان الأمر يقتضي هذه التراتبية. وينبغي اتفاق أطراف الحوار على هذه الاستراتيجية ليشعر كل طرف أنه مسؤول مسؤولية مباشرة عن نجاح الحوار أو إخفاقه، وأنه لم يُستبعد في أية لحظة، ولم تفرض عليه الأمور فرضاً.
- أن ينقل هذا الحوار، ولاسيما في مراحلها المتقدمة، نقلاً حياً مباشراً على شاشات التلفزة دون أن يتدخل المشرفون على هذه الشاشات في التعليق عليه، أو تقييمه. أي أن يقتصر دورهم على النقل الحي المباشر الأمين. ويترك لكل فرد من الشعب أن يكون انطباعاته الخاصة به التي يمكن أن يناقش الآخرين فيها.
- إن المصالحات التي تتم اليوم في أرجاء متفرقة من الوطن مهمة وجيدة. ولكن علينا أن نتذكر أن هدف هذه المصالحات - كما هي اليوم - هو إطفاء الحرائق المنتشرة في أرجاء الوطن. أما هدف المصالحة الوطنية التاريخية فهو عمارة الأرض المحروقة بعد أن انطفأت نيرانها، وبناء الوطن والمواطن.

ثانياً- بناء دولة سورية معاصرة

إن النتيجة المنطقية للمصالحة التاريخية، وما سيدور فيها من حوارات ومناقشات، هي وضع تصوّر عام للدولة السورية المقبلة، أي تحديد أسس بناء الدولة، وتحديد هويتها.

إن نقد "الذات" هو المدخل إلى إعادة تشكيلها. وما الحوارات التي تحدّث عنها إلا نقدٌ "للذات الجماعية" من داخلها، ومراجعة فاحصة دقيقة لآرائها وتصوراتها وأوهامها. وعلينا أن نتذكر دائماً أنه "لا انفكاك للعقل عن الوهم. إن مشكلة المثقفين العرب تكمن في أفكارهم بالدرجة الأولى، فقد كانوا قليلي الجدوى بسبب عقليتهم السحرية، لأنهم صدروا عن تصوّرات ذهنية بعيدة عن الواقع، وحين اصطدموا بالواقع الذي كذب تصوراتهم (ظهور الأصوليات مثلاً) أنكروا هذا الواقع، واتهموه، ورأوا العلة فيه لا في أفكارهم وأنماط فهمهم، ومن هنا كان سعيهم الحثيث إلى مطابقة الوقائع مع أفكارهم. لقد أخذوا بسحر المشاريع والقضايا الكبرى، فتعاملوا معها تعاملأ لاهوتياً، وأهملوا العرضي والجزئي والتفصيلي واليومي ونسوا



أن الفكر يتغذى ويتجدد بما أهملوه. تحدّثوا بنبرة نبويّة رسوليّة، وحين صدمهم الواقع شعروا بهشاشتهم وعجزهم وعزلتهم"³.

لا يخفى ما في كلام علي حرب السابق من قسوة بالغة على المثقفين العرب، ولكنه -على قسوته- فيه مقادير كبيرة من الحقيقة. وهو لا يريد بما قال تقويض دور المثقف، بل يريد تعديله. وقد صرّح بذلك في نهاية كتابه، فقال: «في نهاية هذه المقالة العاشرة من نقد المثقف، أرى أن أعود إلى البداية محاولاً ترميم موقعي أو تعديله بالقول: لم أشأ تقويض مهمة المثقف أو إلغاء دوره، وإنّما سعيت إلى إعادة النظر في هذا الدور... من هنا فإن المثقف بوصفه يشتغل بالفكر، ويحترف مهنة الكلام، إنّما يشكّل وسيطاً بامتياز»⁴ (يريد القول إن المثقف ليس قائداً للأمة والمجتمع، ولكنه وسيط لا غنى عنه بين الدولة والمجتمع الأهلي لكيلا يجور أحدهما على الآخر).

إنّ بناء سورية المعاصرة هي مسؤولية السوريين جميعهم على اختلاف أعمالهم، وأعرافهم، وأديانهم، ومذاهبهم، وطوائفهم.

نقلت هذا الكلام كله لأقول عبارة واحدة: لقد آن لنا أن نكفّ عن بيع الأوهام للسوريين. إن الذي يبني سورية المعاصرة هم أبناء سورية كلّها على تفاوتٍ في أدوارهم. ولذلك يجب أن تؤخذ آراء المتحاورين مأخذ الجدّ، وألاً تقتصر على رأي المثقفين وحدهم، لأنّ

الذين يبنون الوطن هم الفاعلون الاجتماعيّون، أي هم أبناء سورية لا مثقفوها وحدهم. وإذا، إنّ بناء سورية المعاصرة هي مسؤولية السوريين جميعهم على اختلاف أعمالهم، وأعرافهم، وأديانهم، ومذاهبهم، وطوائفهم. ومن هنا يجب أن نحدد إجابتنا عن سؤال هذا البحث: من نحن؟ بالقول: إنّنا سوريون أولاً، وطننا الأول هو سورية التي يجب أن نعيد بناءها معاً. ويجب أن نعيد هذا البناء على أسس بناء الدول الحديثة، أي على أساس "المواطنة" و"المساواة" في الحقوق والواجبات، والعيش المشترك، والحرية بأبعادها المختلفة، والفصل بين السلطات، وكل ما استقرّ عليه عالم اليوم من أسس بناء الدولة الحديثة... وباختصار: سورية دولة عصرية موحّدة مستقلة متعدّدة الأعراق والأديان والمذاهب والطوائف، وهي دولة علمانية، ولا تعني العلمانية معاداة الدين أو الاستخفاف به أو إهماله، بل تعني مجموعة من المبادئ لتنظيم دولة ومجتمع حديثين. وتعني عدم خلط الدين بالسياسة تنزيهاً له، لأن السياسة تلوث الدين. وهذا الموقف من الدين وفصله عن السياسة هو موقف مفتي الديار المصرية الإمام محمد عبده، وموقف عبد الرحمن الكواكبي، وموقف الشيخ علي عبد الرازق، وموقف الشيخ عبد الحميد الزهراوي، وموقف كثيرين من الإسلاميين، ناهيك عن مواقف المفكرين القوميّين وسواهم.

³ علي حرب، أوهام النخبة أو نقد المثقف، (الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة، 2004)، صفحات متفرقة.

⁴ المرجع السابق، ص 131، 132



وباختصار: سورية دولة موحّدة مستقلة ديمقراطية تعدّدية علمانية. ولغتها الرسمية هي اللغة العربية. مع مراعاة الحقوق اللغوية للأقليات العرقية في بنائها وثقافتها الخاصة. وكلمة "أقليات" وصف لواقع موضوعي، وليس حكم قيمة.

وهي دولة عربية على أن نفهم العروبة في ضوء السلالة الحضارية لا ضوء السلالة العرقية المتوهّمة، فكل من يعيش في سورية، ويشارك في بنائها وثقافتها هو عربي الحضارة، وبذلك يكون الانتماء حضارياً لا انتماءً عرقياً. يساعد على ذلك تاريخ مشترك طويل، وثقافة عريقة بعيدة الجذور، ولغة رسمية واحدة هي اللغة العربية، وآمال في التحرر التام من التّبعية، وفي التقدم، وفي المنفعة المشتركة. ولا يكون هذا كله على حساب سورية وحدها، بل تشركها فيه الدول العربية الأخرى. وليس مطلوباً من سورية وحدها أن تحرّر الأرض العربية شبراً شبراً حتى آخر قطرة من دمائها، وحتى آخر رغيف خبز في أيدي أطفالها. بل المطلوب منها أن تظلّ وفيةً لقضايا أمّتها، وأن تظلّ حريصةً على استنهاض الأمة لتحقيق هذه القضايا، وأن تشارك فيها مشاركة فعّالة عاقلة توازن بين مصلحة الشعب السوري ومصلحة أمّته، أي بين الوطنية والقومية.

إن انعزال سورية عن أمّتها خطأً تاريخي فادح، ولاسيّما في هذا العصر الذي هو عصر التكتلات الدولية الكبرى حتى بين الكيانات السياسية المتباعدة لغة وثقافة وتاريخاً. ولكن التضحية بنفسها وبشعبها منفردة هو خطأ لعلّه لا يقلّ فداحة عن سابقه. كلنا نتمنّى لسورية أن تكون "بروسيا" العرب، ولكن الظروف التاريخية لا تسمح بتحقيق هذه الأمنية. لقد دفعت سورية في السنوات الأخيرة، وما تزال تدفع، ثمناً باهظاً جداً، ثمناً يفوق التصور بسبب قضايا أمّتها، وليس مطلوباً منها أن تستمر على نهجها الصوفي في الدفاع عن هذه القضايا. والذي يملأ القلب والحلق مرارة أن الطعنات التي توجّه إليها تأتي من الأصدقاء قبل الغرباء. ويكفي أن أذكر أن دولة "قطر" وحدها دفعت للجماعات المسلّحة والمعارضة السورية في السنتين الأوليين للأزمة السورية ستة وثلاثين مليار دولار أمريكي على حدّ ما ذكر ميشيل رامبو مؤلف كتاب "عاصفة على الشرق الأوسط". ولسنا ندرى عما سيكشف هذا الدبلوماسي الفرنسي الديغولي في الجزء الثاني من هذا الكتاب الذي لم يفرغ منه بعد، وأنا أذكر أيضاً أن إحدى حركات المقاومة الفلسطينية التي احتضنتها سورية، وكانت من أبرز أسباب التأمّر عليها، انقلب زعيمها على الدولة التي احتضنته، وطار إلى "قطر" ليحرّر فلسطين من القاعدة العسكرية الأمريكية الموجودة فيها. والحديث قياس.

قد يقول قائل: هذا قدر سورية التاريخي. أن تكون قلب العروبة، وحاملة لوائها. وهذا كلام لا أكاد أتبيّن معناه ومقاصده بدقة. ألم أقل منذ قليل: لقد آن لنا أن نكفّ عن بيع الأوهام للسوريين؟ إن ضوضاء الشعارات الضخمة تبتلع في جوفها أنات الأرامل واليتامى، وزفرات المحزونين، وشكاوى المحرومين، ونواح الجرحى، وشهقات الحيارى، ونفثات المصدورين. وعلى من يقرأ التاريخ أن يصغي إليه باهتمام.

تكدّ تعاسرني الكتابة كلما هممت أن أمضي فيها! فأنا من جيل عاش معظم قضايا الأمة في انتصاراتها وانتكاساتها، وكانت هذه القضايا رغيته اليومي، فهل تصدّع اليقين القومي، والتوتّ دون مقاصده الدروب؟! مرة أخرى أقول: علينا أن نعيد قراءة الواقع التاريخي، ونعيد صياغة أفكارنا، أو نعدّلها، أو نشكّلها من جديد في ضوء هذه القراءة، لا أن نفرض تصوّراتنا على الواقع، ونتهمه، ونرى العلة فيه إذا لم يطابق هذه التصورات. سورية عربيّة، هذه حقيقة يؤكّدها التاريخ. ونحن مؤمنون بهذه الحقيقة. ولكنني شخصياً لم أعد مقتنعاً بهذا النهج الصوفي -في ظاهره على الأقل- في معالجة قضايا الأمة: على ساستنا ومثقفينا أن يقيموا توازناً دقيقاً بين المصلحة الوطنية والمصلحة القومية.

وفي ضوء ما تقدم أستطيع أن أقول: سورية: دولة سورية عربية موحّدة مستقلة ديمقراطية تعددية علمانية. هذه هي هويتنا -كما أراها. وبناءً على ذلك، يجب وضع استراتيجية ثقافية تصون هذه الهوية، وتطورها.

«لقد تراجع تأثير الثقافات الوطنية في عالم اليوم. وتندّر صراعات الوقت الراهن بهيمنة ثقافة واحدة، ولغة واحدة امتداداً لهيمنة جيروت القوة على المستوى العسكري والاقتصادي والسياسي. وفي ظلّ هذه الهيمنة -أو جحيمها- غداً مصير الدولة القطرية التي نشأت في أعقاب معاهدة سايكس-بيكو عام 1916 قلقاً تتقاذفه عواصف السياسة التي تملأ فجاج الأرض العربية قاطبة. وإذا كان مفكرون كثيرون رأوا في مفهوم "الهوية القطرية" المكتملة بنفسها، والمستغنية عن غيرها فيما تظن أو تتوهم، تزييفاً للوعي. أو رأى فيه بعضهم خطوة نحو مفهوم أشمل وأعمق وأدق، فإن هذا المفهوم الضيق نفسه غداً معرّضاً للانقسامات والتحلل وبدأت تناوشه في العلن مفاهيم متخلفة تملأ وسائل الإعلام المختلفة وتندّر بسقوط الأوطان وتحللها إلى عواملها الأولية من قبلية وطائفية ومذهبية وعشائرية وسواها. ولم يبق ما يعصم من هذا السقوط والتحلل سوى "الهوية" التي تحتضنها استراتيجية وطنية وقومية. وقد تبدو 'الثقافة' ظاهرياً حلقة ضعيفة في السلسلة الوطنية أو القومية. ولكن هذه الحلقة -عند التحقيق- هي التي تتحكم بالسلسلة. وعلى بقية الحلقات أن تضبط حركتها وفقاً لها، وإلا انفرط عقد السلسلة»⁵.

كان هذا ما كتبته قبل عشر سنوات. ولعل الأحداث الجسام التي مرّت بالوطن العربي خلال هذه السنوات العشر المنصرمة (ليبيا، تونس، مصر، العراق، اليمن، سورية) خير شاهد على صحة ما ذهبت إليه يومئذ. ولم أزل أظنه صحيحاً وصالحاً للحديث عن حاضر العرب ومستقبلهم.

⁵ وهب رومية، الشعر والناقد: من التشكيل إلى الرؤيا، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 2006)، ص9.



لن أدخل في تعريفات الثقافة التي تربو على ستين تعريفاً، ولكنني أودّ أن أنص على العلاقة الوثيقة بين الثقافة والمجتمع، "فالثقافة لا توجد إلا بوجود المجتمع، ثم إن المجتمع لا يقوم ولا يبقى إلا بالثقافة"⁶. و"الثقافة تساعد على التمييز بين فرد وآخر، وبين جماعة وأخرى، وبين مجتمع وآخر. بل إن الثقافة هي التي تميّز الجنس البشري عن غيره من الأجناس، لأن الثقافة هي التي تؤكد الصفة الإنسانية في الجنس البشري"⁷. وإذا، نحن لا نتحدث عن أمر هامشي أو ثانوي في حياة البشر، بل نتحدث عن أمر ذي أهمية قصوى في حياة الأمم.

إن الثقافة هي الملجأ أو الحصن الأخير للدفاع عن "الهوية". وإذا انهارت ثقافة أمة ما كان ذلك إيذاناً بانتهاء الأمة نفسها. ولا أبالغ إذا قلت: إن ثقافتنا تكاد تقع سبيّة بأيدي الغزاة. وأخشى أن يفهم أحد من هذا القول إنني أدعو إلى التفوق والانغلاق، فذلك ممّا لا يصحّ عقلاً وبداهة. ولكنني أريد أن أكّرر ما قاله شكري عياد «إن الثقافة العربية -حقاً- تقف الآن مدافعة عن وجودها نفسه. والخطط التي تقوم على تنازلات مستمرة لا تزيد على أن تؤخّر موتها. ولم يعد هناك وسط، فإما وثبة جريئة تضعها على طريق جديد، وإما

ليس أمامنا لبناء استراتيجية ثقافية تصون الهوية وتطورها إلا أن نفتح على ثقافات العالم، وأن نقرأ ثقافتنا الموروثة قراءة نقدية معاصرة.

سقوط نهائي يستوي فيه أن يكون سريعاً ساحقاً أو بطيئاً مؤلماً. (في البدء كانت الكلمة)⁸». ولا تكون هذه الوثبة الثقافية الجريئة في ظل الخوف، لأنها إبداع متجدّد، ولا يتحقق هذا الإبداع إلا بإنسان متحرر من الخوف. وترفض هذه الوثبة فكرة "الأمن الثقافي" لأنها فكرة معادية للثقافة نفسها⁹. وإذا ليس أمامنا لبناء استراتيجية ثقافية تصون الهوية وتطورها إلا أن نفتح على ثقافات العالم، وأن نقرأ ثقافتنا الموروثة قراءة نقدية معاصرة فنصطفي منها ما هو صالح للبقاء والنمو والتطور وهو كثير حقاً.

⁶ مجموعة من المؤلفين، شكري عياد-جسور وتقاربات ثقافية، تحرير: أحمد الهواري، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1995م)، ص 7.

⁷ المرجع السابق، ص 7.

⁸ مجموعة من الكتاب، نظرية الثقافة، ترجمة: د. علي سعيد الصاوي، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 223، 1997)، ص 8.

⁹ المرجع السابق، ص 8.

والحديث عن الثقافة الموروثة هو الحديث عن "التراث"، وهو حديث شائك وطويل ومتشعب. ولكنني سأعمد إلى اجتزاء الكلام وطيبه، فأكتفي بتدوين عدد من الملاحظات:

1. لا قيمة للتراث إلا إذا فهمناه في ضوء ثقافة عصرنا الحاضر، وبذلك يغدو جزءاً من ثقافة هذا العصر¹⁰.
2. تغيير النظرة الميتافيزيقية إلى التراث لأنها تبعده عن الحياة الواقعية، وترفعه فوق سير التاريخ، وتملؤه بقصص الخوارق والمعجزات، فكأننا لا ندرس التراث بل نصنعه¹¹.
3. ضرورة فصل التراث الديني المقدس عن التراث الإنساني لئلا يكتسب التراث الإنساني صفة القداسة، فيقيّد التفكير، ويحدّ من انطلاقه. وهذا هو الواقع حقاً، فقد اكتسبت النصوص البشرية الشارحة للنص المقدس قداسة ما هي الأخرى، وغدت هذه النصوص الشارحة التي نشأت على هامش النص المقدس موضع تبجيل وتقدير يصلان إلى مشارف التقديس، وغدا الخوض في مراجعتها ونقدها أمراً شبه محظور، وكأنها ليست من قرائح البشر الذين يراجع بعضهم بعضاً، ويستدرك عليه، ويصحح أخطائه. وقد أدى هذا النهج في التفكير إلى تقديس نصوص كثير من المتقدمين كابن تيمية، والغزالي، وسواهما، بل إلى النظر إلى فتاوى ابن باز، والقرضاوي، وسواهما نظرة إجلال وتقدير تعطلّ وظيفه النقد، والنظر العقلي.
4. إن قراءة التراث تعبّر عن موقف القارئ الأيديولوجي، وعن نسقه الفكري، لأنها لا تبدأ من الفراغ، بل تبدأ من ثقافة القارئ وخبرته. إنها قراءة تتضمن أسئلة، صريحة أو مضمرة، تبحث لها عن إجابات. وهذه الأسئلة هي التي تحدّد آليات القراءة والتأويل. ويبدو هذا واضحاً في القراءات التي عاصرت الحقبة الناصرية، ولذلك رأينا الباحثين يتحدثون عن اليمين واليسار في الإسلام، وعن النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، وعن جذور الاشتراكية العربية في التراث. ورأينا -بعد الحقبة الناصرية- قراءات أصولية راديكالية. لقد فقد المؤلف -في ضوء نظرية التلقي- أهميته في تفسير نصه، وتصدّعت موضوعية النص الصلبة، وغدا القارئ المنتج هو المتحكم في قراءة النص، وتفسيره، وتأويله. وهذا يعني أنه ليس ثمة قراءة موضوعية صرف، وليس ثمة قراءة وافية تامة الوفاء، وليس ثمة قراءة بريئة البتة، فكل قراءة هي وجهة نظر. وحقاً قد يكون هذا المنهج في القراءة في النصوص التخيلية أوضح وأرحب منه في قراءة النصوص التصورية، ولكنه -دون ريب- مستخدم في قراءة هذه النصوص.

¹⁰ مجموعة من المؤلفين، شكري عياد-جسور وتقاربات ثقافية، مرجع سابق، ص 29.

¹¹ المرجع السابق، ص 31.



وتأسيساً على ما تقدّم ينبغي أن توضع الاستراتيجية الثقافية لحماية الهوية وتطويرها بعقل واعٍ ومثقف ومنفتح، وأن توضع بحذر واحتراس شديدين. ويجب أن يكون للمرأة دور مهم في هذه الاستراتيجية. لقد أثبتت المرأة السورية جدارتها في ميادين كثيرة جداً، ومن حقها وواجبها أن تشارك مشاركة فعّالة في صناعة مستقبل سورية. إن الجامعات السورية ممثلة بالطالبات، ولا بدّ لهن من المشاركة في بناء الدولة السورية المعاصرة على وفق نمط جديد من التفكير لأن الثقافة بطبيعتها غير محايدة.

ينبغي أن توضع الاستراتيجية الثقافية لحماية الهوية وتطويرها بعقل واعٍ ومثقف ومنفتح، وأن توضع بحذر واحتراس شديدين.

ويجب أن نوظن أنفسنا على مراجعة الأفكار السابقة باستمرار، وأن تكون موضع نقد مستمرّ في ضوء أحداث الواقع. وإذا كان الفكر هادياً للعمل، فإن العمل ينقح هذا الفكر ويعدّله في أحيان كثيرة. وليس من الحصافة أو الصواب أن نتهم الواقع إذا

لم يطابق أفكارنا، بل يقتضي الصواب والحصافة أن نعيد النظر في هذه الأفكار، ونضعها موضع المساءلة والنقد. وإنما احترس هذا الاحتراس لأنني أعلم أن ثمة عوامل سلبية كثيرة، بعضها داخلي وبعضها خارجي، تقف من مفهوم الهوية "الوطنية القومية" موقف الخصومة السافرة حيناً والمقتنعة حيناً آخر. ولا يتسع هذا البحث لبسط القول وتفريقه على كل عامل من هذه العوامل. ولهذا سأكتفي بالحديث عن هذه العوامل حديثاً مقتضباً، أو شديد الاقتضاب.

العامل الأول: البنية البطريركية لأنظمة الحكم العربي

تستوي في ذلك الأنظمة الملكية والأنظمة الجمهورية ذلك أن كل حاكم عربي يتقمّص شخصية "لويس الرابع عشر" ملك فرنسا المبجل حين كان يقول "أنا الدولة". إن هذه الأنظمة تسعى سعياً حثيثاً -وقد نجحت إلى حد بعيد- لتوحيد مفاهيم متميزة جداً (هي: مفهوم الشعب، مفهوم الوطن، مفهوم الدولة، ومفهوم السلطة) في مفهوم واحد هو "الحاكم". حتى كاد يستقرّ في ضمائر الناس أن انتقاد الحكام، هو انتقاد لكل هذه المفاهيم، وعبث شيرير غير مسؤول بقضايا الوطن الكبرى. وقد كان كثير من المصريين يرى في انتقاد السادات بعد معاهدة "كامب ديفيد" انتقاداً لمصر وشعبها! وقل مثل ذلك في بقية الدول العربية. بل زاد الأمر سوءاً حين انتقلت (قداسة) الحاكم إلى رموز حكمه، فغدا الطعن في هذه الرموز طعناً في الحاكم نفسه يستوجب العقوبة أو الاستتابه!!

نحن من جديد أمام نسخة عصريّة منقّحة من نظرية "التفويض الإلهي" في الحكم، التي عانت منها أوروبا ما عانت في العصور الوسطى. أو من نظرية "التفويض الإلهي" و"فلسفة الجبر" التي روّجت لها أجهزة السلطة في عصور الخلافة، ويؤثر عن معاوية قوله: «نحن الدهر، من رفعناه ارتفع، ومن خفضناه انخفض».

نحن أمام ترابعية هرمية، يمثل الحاكم قمّة الهرم، ثم تتوالى الدرجات نزولاً إلى الشعب. وفي هذا النوع من الحكم يختار الحاكم بطانته ووزراءه، ويختار الوزراء من دونهم مرتبة وهكذا...، ولا يكون من همّ من اختار الحاكم سوى تزيين سياسته له، وترويجها درجة إثر درجة، أما النصح والإرشاد، وتقويم السياسة وتبادل



الرأي فيها مع الحاكم، فأمر لا يعرفها هذا النوع من الحكم. إن النتيجة المنطقية لهذه التراتبية هي "احتكار الرأي"، والتفكير نيابة عن الشعب، والتعصب للرأي، والاستبداد – وكلاهما يغذي الآخر، وضعف التقاليد الديمقراطية أو وهنها الشديد.

العامل الثاني: قصور الوعي الاجتماعي وزيفه

هذا العامل هو أحد أفراد هذه الدرية التي أنجبها العامل الأول (البنية البطيريركية للحكم). في مناخ الاستبداد والقمع تنتفي حرية التفكير والرأي، وتسود الأناية الضيقة، ويحلّ المصير الفردي محل المصير المشترك، وتبرز الانتهازية السياسية والنفاق السياسي، وتعشش الاستراية في النفوس، فكل مستريب بغيره، وتغشى المجتمع غاشية الخوف. ويشعر كثير من الناس بالإحباط واللاجدوى، فينصرفون –إلا همساً– عن التفكير في شؤون الحكم، وأحوال الناس. وأما المثقفون –وهم فئة تتصف بالرخاوة والانتهازية على الأغلب– فيبحث قسم منهم عن غنائم السلطة، وينصرف إلى مباحج الحياة وملذآتها، وينطوي القسم الآخر على نفسه يقلّب كلتا يديه حزناً وحسرة على ما آلت إليه الأوضاع كما يقلّب أوراق كتبه ودفاتره. لقد انهزم الشعب، وهل يملك مهزوم مصيره؟! لقد انقلب الشعب من فاعل اجتماعي خلاق إلى "أداة" بيد السلطة تحركها كيف تشاء. وفقد التعليم أهم وظائفه على الإطلاق، أعني تأسيس الموقف النقدي لدى المتعلم، وكاد يقتصر على التلقين والحفظ الخامل لدى الكثيرين كأننا لم نزل في عصر "الكتاتيب" في مطلع القرن التاسع عشر، ولذلك تراجع الوعي تراجعاً شديداً، وغدا كثير من أصحاب الألقاب العلمية أشبه بالحرفيين منهم بالمثقفين.

وأحسب أن قارئ هذا الكلام سيصيح: حسبك! لقد أسرفت على نفسك وعلى الآخرين. وربما التفت إلى من حوله، وقال: أما فيكم رجل رشيد يرده عن غيه؟! وأنا أقبل هذا الاعتراض، وأتفهمه، وأقدّره، فقد غاب الحديث عن الجوانب الإيجابية في المجتمع –وهي كثيرة جداً، فما يزال في المجتمع مثقفون مستنبرون يقاتلون في سبيل الثقافة والمجتمع، وما يزال فيه أناس كثيرون –من الرجال والنساء– لم يتلوثوا بالفساد، وما يزال فيه أناس كثيرون أيضاً يحملون أشواق الأمة وأحلامها، ويدافعون عنها، وما يزال الاهتمام بنشر التعليم يحظى باهتمام كبير من السلطات العربية، وما تزال المشاريع الاقتصادية والاجتماعية موضع اهتمام، وأمور أخرى لا أحصها... ولم يزل عدد من الحكام العرب يدافعون عن قضايا الأمة، وعن حقها في التحرر والتقدم، كل هذا صحيح لا شبهة فيه. ولكن أما كان للتعليم أن يكون أفضل من ذلك؟ ثم أما كان من حق الثقافة أن تكون أعمق وأكثر استنارة؟ أما كان من حق الشعب أن يكون أقل فقراً وبؤساً؟ أما كان من واجب الدول أن تجتث الفساد، وأن تعيد إلى العمل قيمته، وإلى الصواب كرامته؟ ثم ألم أنصّ في سياق حديثي –في هذا البحث– على ضرورة الاعتراف بأخطائنا؟ ألم أقل إن مجتمعاً لا يعترف بأخطائه لا يمكن إصلاحه؟ إننا حين نصرّ على نهج في التفكير يركّز على الجوانب الإيجابية في المجتمع، ويغيّب الحديث عن الجوانب السلبية، لا نكون فعلنا شيئاً ذا قيمة، بل قل: إننا نستنجد بأخطاء الماضي، ونكرّرها، بعيداً عن مفهوم "النقد" الذي هو مساءلة مستمرة للذات، ومراجعة لتصوراتها في ضوء الواقع التاريخي. لقد قال الكواكي منذ أكثر من قرن

«العوام هم قوات المستبد وقوته، بهم عليهم يصول، وبهم على غيرهم يطول». أليست هذه الكلمات أقسى وأشدّ مما قلت؟!

العامل الثالث: إسلام النفط

ابتدع فؤاد زكريا هذا المصطلح لوصف أحد التجليات التأويلية المعاصرة للإسلام في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية. ورأى أن «الهدف الأول والأخير لهذا "البترول إسلام" هو الحفاظ على علاقات الملكية المرتبطة بالثروة البترولية، والإبقاء على نوع العلاقات الاجتماعية القائمة في منطقة الخليج والجزيرة العربية، حيث تسيطر القلّة على الكثرة، وتغدو الثروة البترولية امتيازاً لنخبة تعمل في خدمتها مؤسسة دينية تعبر عن مصالحها وتبرّر وجودها، وتضفي شرعية على علاقاتها، عملاً بالمبدأ القديم "الملك بالدين يبقى، والدين بالملك يقوى"»¹².

نحن إذاً أمام تأويل للنص الديني يبتعد عن مقاصده الأصلية. وقد تم هذا التأويل نتيجة الاتفاق بين آل سعود ومحمد بن عبد الوهاب، مؤسس المذهب الوهابي في الإسلام. ولحمد هذا قصة طويلة حول علاقاته بالمخبرات الأجنبية. وما يزال التواطؤ بين الطرفين قائماً حتى يوم الناس هذا، وهكذا اتفقت السلطتان السياسية والدينية على بناء دولة دينية لها قراءتها الخاصة للنص الديني هي "المملكة العربية السعودية". وبذلك قدّم الدين حماية لسياستها الداخلية. وعزز الصفة الدينية للمملكة وجود الحرمين الشريفين في مكة والمدينة. وهما قبلة المسلمين في أرجاء العالم قاطبة، يتقاطر إليهما كل عام مئات الآلاف من الحجّاج. وبذلك تعززت الحماية الدينية للمملكة، وكما أمنت حماية دينية لسياستها الداخلية أمنت حماية خارجية لها منذ وقّع عبد العزيز بن سعود والرئيس الأمريكي "روزفلت" اتفاق "كوينسي" على ظهر الطراد الأمريكي الذي سُمّي الاتفاق باسمه، ومما نص عليه هذا الاتفاق أن تزوّد السعودية الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط، وأن تضمن أمريكا حماية السعودية واستقرارها، وأن تطلق يدها في منطقة الخليج. وهكذا ضمنت المملكة حماية دينية لسياستها الداخلية، وحماية أجنبية لسياستها الخارجية. وعززت الثروة النفطية الهائلة السياستين الداخلية والخارجية معاً. باختصار: نحن أمام دولة دينية أصولية متشدّدة لا يمكن أن تنتج سوى الاستبداد والقمع: طاعة أولي الأمر واجبة وجوب طاعة الرسول وطاعة الله «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم». والله يعطي الملك من يشاء، وينزعه ممن يشاء. وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، وأصحاب البدع - بهذا المنطوق الديني - هم جميع المسلمين ما عداهم! إنهم "الفرقة الناجية" في الإسلام. بل وصل الأمر بـ "عبد العزيز بن عبد الله بن باز" إلى القول: «من سمع من مبتدع لم ينفعه الله بما سمع، ومن صافحه فقد نقض الإسلام عروة عروة»!! إنها الدعوة إلى الثبات والجمود وعدم التغيير، ومناهضة كل تفكير حرّ، وتأثيمه، والحكم عليه بالكفر والمروق من الدين.

¹² جابر عصفور، هوامش على دفتر التنوير، (بيروت، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1994)، ص 83.



وهي دولة تابعة للغرب الاستعماري الذي يؤمن لها الحماية والاستقرار. وماذا ينتظر المرء من دولة دينية مستبدّة رهنّت مشيئتها للاستعمار الغربي؟ ومنذ زمن بعيد شكك أنطون سعادة في موقف السعودية من قضية فلسطين، بل ذهب إلى أنها ليست "بعيدة عن تنفيذ خطط السياسة الأمريكية في صدد قضية فلسطين"¹³. ومن يراجع مواقف السعودية من القضايا العربية يعرف حقيقة موقفها من الهوية "الوطنية القومية". وليس يصحّ في الأفهام شيء إذا احتاج النهار إلى دليل. أما دول الخليج الأخرى فهي -لأسباب شتى- تدور في الفلك السعودي مع تفاوت يسير لا يُعتدُّ به في المواقف. ولا يغرّك موقف الإمبراطورية المالية "قطر" التي حاولت أن تنافس السعودية في الأزمة السورية، فهو موقف عارض. إنه موقف المرأة الناشز التي ستعود إلى بيت الطاعة السعودي عاجلاً.

إن إسلام النفط أدى إلى ظهور دول غنية يرتبط مصيرها برضا أمريكا عنها. وتوهمت هذه الدول أن بوسعها أن تكون دولاً حقاً في هذا العالم المضطرب، يساعدها على هذا الوهم أمران هما: التبعية، والوفرة المالية التي قوّت الأناية في النفوس، وعزّزت مفهوم الهوية القطرية متحرّرة -بقدر ما تسمح به الظروف- من التزاماتها نحو أمتها.

العامل الرابع: العولمة

دخل مصطلح "العولمة" إلى الثقافة العربية في العقد الأخير من القرن الماضي. وكثرت تعريفات هذا المصطلح، وإن كانت أقل عدداً من تعريفات الثقافة. إنها ظاهرة معقدة ومركّبة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية. ولقد تحدّثت عن هذه الأبعاد حديثاً مقبولاً -فيما أظن- في كتابي "من قضايا الثقافة"¹⁴. ولذا سأكتفي هنا بالإشارات الخاطفة إلى ما له علاقة وثيقة أكثر من غيره بالهوية.

إن إسلام النفط أدى إلى ظهور دول غنية يرتبط مصيرها برضا أمريكا عنها. وتوهمت هذه الدول أن بوسعها أن تكون دولاً حقاً في هذا العالم المضطرب.

تسعى "العولمة الاقتصادية" إلى تحويل العالم كله إلى سوق عملاقة بمواصفات محددة يزداد فيها الشمال غنى، ويزداد الجنوب فقراً، ويتحول فيها الإنسان إلى "سلعة" بل يتحول كل شيء إلى سلعة حتى الأفكار والمبادئ والقيم. وتسعى "العولمة السياسية" إلى نشر الديمقراطية الليبرالية، وتبني القيم الديمقراطية،

كالتعددية السياسية، والحريات العامة، وحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، والتدخل الدولي الإنساني في شؤون الدول...). وأبرز ما يلفت النظر في العولمة السياسية الأمور التالية:

1. رفض مفهوم "الخصوصية" -لكل بلد خصوصيته، والافتناع بأن النموذج الغربي الذي بشر به "فوكوياما" قابل للتكرار والتعميم برسم هندسة سياسية جديدة للمجتمعات والثقافات.

¹³ أنطون سعادة، المحاضرات العشر، (بيروت: دار فكر للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 1948)، ص 56.

¹⁴ وهب رومية، من قضايا الثقافة، (دمشق: وزارة الثقافة السورية، 2013) ص 55، 111.



2. محاصرة الدولة الوطنية، والحدّ من سلطاتها. فهي لا تسمح لها بالتدخل لحماية اقتصادها الوطني، أو لضمان العدالة الاجتماعية. وهي تراقب الإدارة السياسية، وما يتصل بها من تداول للسلطة، ومحاربة للفساد السياسي والقضائي. وقد غدا الحديث عن الحكم الصالح الرشيد أو الفاسد من تراث العولمة، وهي تفرض على الدول النامية بسبب القروض والمساعدات سياسة اقتصادية محدّدة.

3. إحياء الهويّات الصغيرة الطائفية والثقافية والإثنيّة، وما تؤدي إليه من تمزيق للأوطان. وتهدف "العولمة الثقافية" إلى نشر قيم الثقافة الأمريكية ومبادئها، وتعميم النموذج الثقافي الأمريكي، وجعله نموذجاً كونياً. وبعبارة أخرى: غايتها هي توحيد الثقافة العالمية بتنميطها على حساب الثقافات الوطنية والقومية، وتنميط الذوق عالمياً في الفنون واللباس والسكن وسواه. وهذا كله يعني تذويب الثقافات المختلفة في ثقافة العولمة، أي، في ثقافة أميركا، ومن ثم يسهل فرض التبعية على الآخرين. وليس يخفى ما في هذا التصور من إفقار للجنس البشري، ومنافاة لطبائع البشر. وهي تسخر لتحقيق أهدافها ترسانة ضخمة من الصناعات الثقافية (كتب، مجلات، سينما، صحف، مؤتمرات، معارض...).

وتهدف العولمة السياسية والاقتصادية مجتمعين إلى تفكيك المنطقة العربية سياسياً وجغرافياً، ثم إعادة تركيبها على الطريقة الأمريكية، وخير شاهد هو "الفوضى الخلاقة"، ومشروع "الشرق الأوسط الجديد".

وقد يقول قائل: أليس ثمة تناقض في أهداف العولمة بين الرغبة في عولمة الثقافة، والعمل على إحياء الهويّات الصغيرة وثقافتها؟ إن هذا التناقض الظاهري لا يلبث أن يتلاشى حين نتذكر أن اختراق الكيانات الصغيرة الهشة أمر يسير، وأن ترويضها وإدماجها في العولمة أهون ألف مرة من ترويض الكيانات الكبرى.

**تهدف العولمة السياسية والاقتصادية
مجتمعين إلى تفكيك المنطقة العربية سياسياً
وجغرافياً، ثم إعادة تركيبها على الطريقة
الأمريكية.**

فإذا رددنا القول بعضه على بعضه الآخر تبين لنا بجلاء أن "العولمة" حركة تاريخية عابرة للحدود السياسية، وللقوميات، وللقطريّات، وللثقافات. إنها "تسونامي" العصر الراهن، وهي عدو عنيد لمفهوم "الهوية الوطنية القومية". ولكنني أتساءل: أليست هذه العولمة -فيما يتوهم أصحابها- حتمية تاريخية؟ ثم أليس عصر الحتميات التاريخية قد أفل؟

العامل الخامس: المشروعات الاستعمارية في المنطقة

لقد كان قيام دولة إسرائيل أكبر مشروع استعماري عرفه التاريخ المعاصر. ولقد سال حبرٌ كثير، وسوّدت آلاف الصحف في الحديث عن ماضي هذا المشروع، وحاضره، ومستقبله، ووظائفه. وعلى رأس هذه الوظائف تمزيق الوطن العربي، وتفتيت المفتت منه حتى يغدو "كانتونات" صغيرة هشة متناحرة، وقل مثل ذلك في مشروع "الشرق الأوسط الجديد"، وفي مشاريع أخرى كثيرة يطول الحديث عنها. وباختصار: ليس



مسموحاً للعرب أن تكون لهم مشروعات واحدة، بل ليس مسموحاً لهم إلا أن يكونوا دويلات تابعة تدير شؤونها الداخلية دون أن تتطلع أية منها إلى خارج حدودها الجغرافية إذا سلمت لها هذه الحدود. ولكن من قال: إن التاريخ لحظة سكنوية دائمة؟ أليس التاريخ تغيّراً وصيرورة مستمرين؟



المراجع

1. حرب، علي. أوهام النخبة أو نقد المثقف، (الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة، 2004).
2. رومية، وهب. "مفهوم الهوية في خطاب المفكرين العرب من مطلع عصر النهضة إلى يومنا الحاضر"، مركز دمشق للأبحاث والدراسات-مداد.
3. رومية، وهب. الشعر والناقد: من التشكيل إلى الرؤيا، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 2006).
4. رومية، وهب. من قضايا الثقافة، (دمشق: وزارة الثقافة السورية، 2013).
5. سعادة، أنطون. المحاضرات العشر، (بيروت: دار فكر للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 1948).
6. عصفور، جابر. هوامش على دفتر التنوير، (بيروت، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1994).
7. مجموعة من المؤلفين، شكري عياد-جسور وتقاربات ثقافية، على هامش النقد، تحرير: أحمد الهواري، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1995).
8. مجموعة من الكتاب، نظرية الثقافة، ترجمة: د. علي سيد الصاوي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 223، 1997).



مداد

مركز دمشق للأبحاث والدراسات

Damascus Center For Research and Studies

سورية - دمشق - مزة فيلات غربية - خلف بناء الاتصالات - شارع تشيلي - بناء الحلاق 85

Damascus - syria

Tel: +963 116 114 776

Fax: +963 116 114 731

www.dcrs.sy

info@dcrs.sy